مراجعات

عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**
(١٩٧٠ ــ ١٩٧٩)، جزءان
بيروت: دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،
الجزء الأول ٣٨٦ صفحة، والجزء الثاني ٦٤٣ صفحة.

مقدمة

لابد من الاعتراف بصعوبة تقديم كتاب عادل حسين «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، مع ملاحظة انني قد قرأته مخطوطاً، وكان لي مع مؤلفه جلسات حوار حول المفاهيم التي طرحها في الجزء الأول من كتابه، ثم عدت فقرأته ثانية بعد الطبع، وعدت لأقرأه ثالثة بهدف تقديمه، أو بالأحرى التعريف به. وما زلت أقول ان ما أحاوله لن يتجاوز التعريف. وليس السبب في ذلك أن الكتاب عصي على المدارك، كلا، فالمفاهيم الواردة فيه مدار نقاش يومي بين مثقفي الوطن العربي، والهموم التي تشغل مؤلفه، كما عرضها، هموم يتداولها العامة في حياتهم اليومية. ومع ذلك يبقى، كما قلت، تقديم الكتاب صعباً؛ حيث أن الأمر يتطلب واحداً من ثلاثة إمكانات، إن لم يكن دمجها معاً:

١ ــ إما أن تناقش المفاهيم المطروحة في الكتاب.

٢ ــ وإما أن تستعرض التاريخ الاقتصادي في مصر عن الحقبة المذكورة.

٣ ــ وإما أن تعرف بالكتاب دون الخوض في التفاصيل الواردة فيه.

أما مناقشة المفاهيم، فتلزم بمقارعة الحجة بالحجة وإسنادها إلى الوثائق، مقابل الوثائق التي يعرضها الكاتب لإسناد حججه وتثبيت مفاهيمه؛ ومثل هذا العمل يقتضي كتاباً يوازي، من حيث الحجم، الكتاب الذي بين أيدينا (١٠٢٩ صفحة). هذا، إذا اختلفت مع مفاهيمه.

وان تستعرض التاريخ الاقتصادي لتريح القارىء من عناء قراءة ١٠٢٩ صفحة، فليس ذلك سهلاً؛ حيث أن ما يوازي ٧٥٪ من الكتاب عبارة عن وثائق ونصوص مقتبسة ثبتها الكاتب؛ إذ بلغ حجم الهوامش المثبتة في نهايات الفصول ١٧٦ صفحة، لذا ما كان ممكناً تلخيص الكتاب وعرض مادته بشكل موجز.

أمام ذلك، وبعد القراءة الثالثة للكتاب لم أستطع سوى التعريف به، مع الاشارة إلى أنه مرجع وثائقي هام لمن يريد، ليس المعرفة والاطلاع على ما جرى بالنسبة لعلاقات مصر الاقتصادية في تلك الحقبة فقط، بل هو مرجع لمعرفة صياغة نظام الإقراض والاقتراض بين دولة نامية (مصر) والدول الغنية، سواء منها الدول الصناعية المتقدمة، أو الدول المنتجة للنفط (الأشقاء العرب).

لذا كان اختياري للتعريف بالكتاب من باب الممكن أمام مثل هذا الجهد الذي قدمه عادل حسين.